

العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية ودورها في تحقيق تنمية القارة الأفريقية

Sino-African economic relations and their role in realizing the development of the African continent

خالد بقاص^{1*}، عبد اللطيف بقاص²، يكارى سلاف

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

² معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

³ جامعة منوبة - تونس

ملخص: تطرح المداخلة موضوع العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية والتي اتخذت منحاً متطوراً منذ انعقاد منتدى التعاون الصيني الأفريقي سنة 2002 حيث استطاعت الصين ولوج القارة الأفريقية بشكل قوي ومهيكل شمل مجال العلاقات الثنائية مع دول القارة فرادى من ناحية ومجال العلاقات مع المؤسسات الأفريقية من ناحية أخرى، وهو ما نتج عنه عديد الإستثمارات الصينية في القارة التي ساهمت في إنجاز مشاريع بنية تحتية كبرى داخل دول القارة. ولقد ركزت المداخلة على الصين كشريك مختلف بالنسبة لدول القارة عن الشريك الأوروبي التقليدي، وكذلك الشريك الأمريكي صاحب المشروطيات السياسية، حيث ترفض الصين اشتراط أطر سياسية في علاقاتها مع دول القارة. ولقد أبرزت المداخلة أهمية التناقس الأوروبي الأمريكي الصيني على مقدراتها والتي في أهمها الموارد الطاقوية، والتي يمكن أن يستثمرها القادة الأفارقة في كسب رهان التنمية الاقتصادية أولاً ومجال التنمية الأخرى ثانياً، وهو ما لم يتحقق في ظل أنظمة سياسية أفريقية تراهن على بقائها في عروشها وليس على تنمية وتطوير دولها.

الكلمات المفتاح: الصين ؛ أفريقيا ؛ علاقات اقتصادية ؛ موارد طاقوية ؛ تنمية.

Abstract: The intervention raised the topic of Sino-African economic relations, which have been developed since the 2002 with China-Africa Cooperation Forum. This is due to the large number of Chinese investments in the continent which contributed to the completion of major infrastructure projects within the continent. The intervention focused on China as a different partner for the continent than the traditional European partner, as well as the US partner with political conditionality, where China refuses to require political frameworks in its relations with the countries of the continent.

The intervention highlighted the importance of the European-American-Chinese rivalry on its capabilities, most importantly the energy resources, which African leaders can invest in winning the bet of economic development first and the other field of development second, which has not been achieved under African political systems betting on their survival in their places and not on the development of their states.

- تمهيد :

ترتبط العلاقات الصينية الأفريقية بموجة التحرر التي شهدتها الدول الأفريقية ضد الإستعمار في سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ركزت الصين آنذاك على مساندة حركات التحرر الأفريقية من منطلق دعم الإيديولوجية الاشتراكية المعادية لنظيرتها الليبرالية التي تمثلها الدول المستعمرة لأفريقيا، غير أن مستوى العلاقات بين الصين وأفريقيا بعد استقلال الدول الأفريقية وإلى غاية نهاية القرن العشرين ظل في حدود بسيطة.

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين شهدت تلك العلاقات تطورا بارزا لتشمل المجال التجاري الذي سجل أرقاما تاريخية في العلاقات بين الطرفين، ويعود ذلك التطور حسب عدد من المختصين إلى التوجه الجديد للقيادة الصينية التي بادرت بإنشاء منتدى التعاون الصيني الأفريقي سنة 2000، والذي يعد الحجر الأساس لانطلاق حقبة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفريقيا.

ومع تطور تلك العلاقات ووصول الصين لتحقيق صفة الشريك التجاري الأول لأفريقيا متفوقة على الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وذلك منذ سنة 2009، تحاول هذه المداخلة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما أسباب التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية؟ وهل يمكن لهذا التوجه المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة لدول القارة الأفريقية؟

وللإجابة على التساؤل المطروح، تقترح المداخلة ثلاث محاور رئيسية، يناقش أولها دوافع التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية، في حين يبحث الثاني أبرز الإستثمارات الصينية في أفريقيا، ويخلص المحور الثالث إلى بحث أثر العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية على واقع التنمية في أفريقيا.

المحور الأول: دوافع التوجه الصيني نحو أفريقيا**أولا: تأمين مصادر الطاقة:**

يبدو أن تحوّل الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له سنة 1993 يعد دافعا حقيقيا للبحث عن مصادر طاقوية جديدة لتموين البلاد والمحافظة على وتيرة تنميتها الاقتصادية، لذلك سعى القادة الصينيون إلى البحث عن الطاقة في شتى بقاع العالم، وتعد القارة الأفريقية واحدة من القارات ذات الإمكانيات الطاقوية الجديدة والمحفزة للإستثمار، خصوصا بعد الإكتشافات الكبرى التي برزت بوضوح في منطقة غرب أفريقيا وشمال وشرق أفريقيا مع بداية الألفية الثالثة، والتي شملت احتياطات تجارية كبرى من النفط والغاز، لذلك كان التحدي أمام السياسة الخارجية الصينية يتمثل في وضع إطار جديد للعلاقات مع الحكومات الأفريقية، وهو ما مثله منتدى العلاقات الصينية الأفريقية والمعروف اختصارا بـ (FOCAC) الذي أنشئ سنة 2000 بمبادرة من الصين¹.

تحتل أفريقيا ثاني أكبر مورّد نفطي للصين بعد منطقة الشرق الأوسط بنحو 1.4 مليون برميل نفط يوميا، وهو ما نسبته 22%، واحتلت أنغولا التي تربطها بالصين إستثمارات كبرى، ثالث أكبر مورّد نفطي للصين سنة 2016، وتأتي بعدها جمهورية الكونغو وجنوب السودان².

ويشكل الصعود الصيني في استهلاك النفط في العالم وأفريقيا خصوصا قلقاً ومثار صراع للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية، حيث تمكنت الصين من اختراق مناطق نفوذها، من خلال حصول شركة CNOOC الصينية منذ 2006 على 45 % من

الإستثمار في بئر "أكبو" في نيجيريا مقابل 2.3 مليار دولار، ويبدو أن تصريح رئيس مجلس إدارة الشركة المذكورة سنة 2006 يبين بوضوح الإستراتيجية النفطية الصينية، حيث قال "فوشنغ يو": "إذا لم تستطع العمل في مكان ما فيمكنك العمل خارجه، فنحن ننظر إلى جميع المنافذ في أفريقيا بكاملها".

كما وضعت الصين يدها على مشروع النفط السوداني الذي انسحبت منه الولايات المتحدة سنوات الثمانينيات، إذ استطاعت الحصول على استثمارات نفطية مغرية، إذ امتلكت شركة الصين الوطنية للبترول المعروفة بـ CNPC نسبة 40% من أسهم شركة نفط النيل الأعظم في السودان³، وذلك انطلاقاً من سنة 1996، لتصل بالسودان إلى أن يكون أقوى الدول النفطية في شرق أفريقيا بإنتاج وصل سنة 2010 إلى أكثر من 500 ألف برميل يومياً.

وحتى بعد اختيار الجنوبيين للإنفصال عن السوداني في استفتاء سنة 2011، إلا أن الصين سعت للمحافظة على استثماراتهم النفطية في الجنوب، حيث أن معظم النفط المنتج يقع في مناطق دولة جنوب السودان التي تحوي نسبة 75% منه.

وترتبط الصين مع الدول الأفريقية باتفاقيات للتنقيب عن النفط وعمليات التكرير التي تعقب الإستخراج، وكذلك مشاريع نقل النفط المنتج نحو موانئ التصدير عبر خطوط الأنابيب، حيث تنفّذ هذه المشاريع في كل من الغابون والجزائر، والسودان التي نفذت فيها الصين خط أنابيب بطول 992 ميلاً، وقد وقفت الصين مرات عديدة ضدّ سعي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لفرض عقوبات على السودان في قضية دارفور والصراع مع الجنوب حرصاً منها على تأمين مصالحها النفطية هناك⁴.

ثانياً: التكيّف مع واقع العولمة: منذ نهاية الحرب الباردة، زادت الأصوات الغربية المناادية بالعملة والتدفقات الاقتصادية وبرزت ظاهرة الإعتماد المتبادل التي تفرض على الدول فتح أسواقها والتعاطي مع العالم بشكل مغاير لما كان عليه الوضع أثناء فترة الحرب الباردة، وقد فرضت هذه الأوضاع ضغطاً كبيراً على الدول النامية في العالم ومن بينها القارة الأفريقية، التي لم تكن اقتصادياتها معصومة من تأثيرات الدول المانحة للقروض والمساعدات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أحدثت إصلاحات هيكلية وانفتحت على التجارة العالمية، وعقدت اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتضاعفت وتيرة الخصخصة، وهو ما جعل للسلع الصينية فرصة في الإقتصادات الأفريقية التي يتواءم مستواها مع الصادرات الصينية من ملابس ومعدات منزلية وسلع كهربائية. بل تطور الأمر فيما بعد إلى توسع العلاقات التجارية الصينية الأفريقية في النوع والكمية، لتشمل الإستثمار والبنى التحتية والموارد الطبيعية والطاقة وتطوير الموارد البشرية، وقد فسّرت الأرقام المتزايدة في التبادل التجاري بين الطرفين وضوح هذا التوجه.

وتأتي العلاقات الصينية الأفريقية تماشياً مع سياق الفلسفة السياسية للصين التي تعتبر نفسها دولة من الجنوب، وأن نهوض الجنوب يتم عبر التعاون جنوب - جنوب، والقائمة على مبدأ المساواة في التعامل وليس وفق النظرة الإستعلائية التي تتعامل بها دول الشمال مع الجنوب.

ونظراً لأن العولمة فرضت دوراً كبيراً لتنظيمات اقتصادية تقودها دول الشمال، فإن الوضع يستدعي من الدول النامية اتخاذ مواقف مشتركة وتقريب وجهات نظرها في النظام الإقتصادي الجديد الذي تكوّن عقب الحرب الباردة، وقد حرصت الدول الأفريقية ودول العالم الثالث منذ سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في مؤتمر قمة الجزائر لحركة عدم الإنحياز سنة 1973 على إقامة نظام اقتصادي عالمي يتميز بالعدل، ونظراً لعدم نجاح تلك المحاولات وبقاء القارة الأفريقية تحت التهميش، فإن العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية الجديدة التي تأسست على قاعدة منتدى العلاقات الصينية الأفريقية لسنة 2000 يمكن أن تمثل إطار تحاور جديد للحيلولة دون تعوّل العولمة على الدول الأفريقية وتهميشها بشكل أوسع وأعمق.

ويمكن القول أن الصين برهنت على صدق نواياها في إعلانها صراحة عدم وضع شروط سياسية على تعاونها مع الأفارقة في مجال الاستثمار والمساعدات، حيث اعتبرت بأن الدول الغربية حينما تفرض شروطها السياسية المتمثلة في الديمقراطية والشفافية والسوق الحر وحقوق الإنسان، إنما تفرضها من أجل تقييد فرص الدول المتعامل معها في تطوير اقتصادياتها وحياتها السياسية التي تقتضيها حالتها ومرحلتها التاريخية وهويتها السياسية والثقافية.

وقد أضافت الصين دفعة قوية لعلاقتها مع أفريقيا، حين قررت خلال المنتدى المذكور سابقا، إلغاء جميع ديون الدول الأفريقية والمقدرة سنة 2000 بقيمة 1.27 مليار دولار، وهو ما اعتبر خطوة إيجابية في طريق بناء علاقات متينة مع الشركاء الأفارقة⁵.

ثالثا: توسيع وتعميق العلاقات التجارية: بالرغم من أن التجارة تدخل ضمن تجليات العولمة الموضحة مسبقا، إلا أن التوجه الصيني التجاري مع القارة الأفريقية يستلزم عنصرا خاصا، حيث دأبت الحكومة الصينية على تطوير علاقاتها مع الشريك الأفريقي بشكل ممنهج خصوصا بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي سنة 2000، حيث اقترحت من خلاله على الشركاء الأفارقة، رفع الحواجز الجمركية المعيقة للتبادل التجاري، كما بادرت الصين بإنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية والتعاون في مجال السياحة، وتعهدت برعاية 300 دورة تدريبية لأكثر من 6 آلاف أفريقي في مجالات إدارة الإقتصاد والزراعة والصحة والتعليم والتقنية والإعلام، إضافة إلى تشجيع مواطنيها للتوجه إلى الدول الأفريقية.

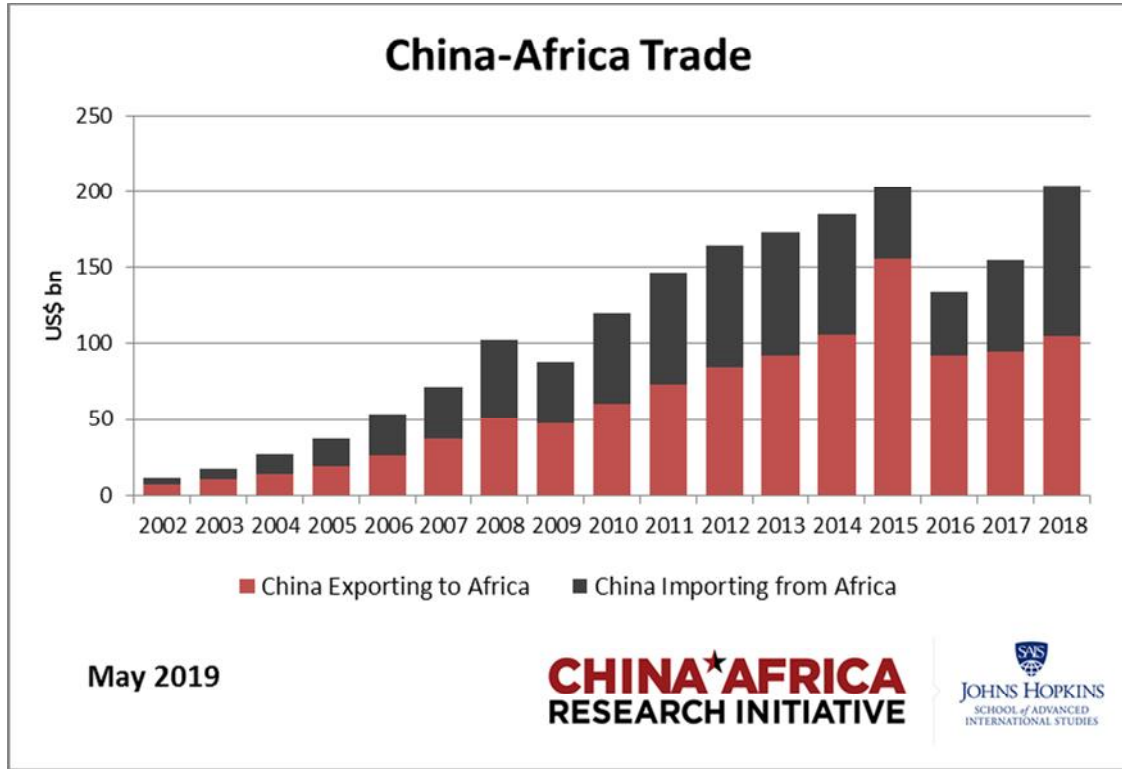
وفي منتصف ديسمبر من سنة 2004، عقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا المؤتمر الثاني للمنتدى، والذي حضره عدد من رؤساء الدول الأفريقية والمؤسسات الصناعية الصينية الحكومية منها والخاصة، وأكد رئيس الوزراء الصيني حينها على أهمية التعاون الإقتصادي بين الصين وأفريقيا مشددا على ضرورة قيام الدول الصناعية بمساعدة الإقتصادات الأفريقية على الدخول إلى الأسواق الدولية والمنافسة ضمنها، ومتعهدا أيضا بزيادة إنفاق الصين على صندوق تنمية الموارد البشرية بنحو 33% حتى يمكن تدريب 10 آلاف أفريقي خلال ثلاث سنوات، وختم رئيس الوزراء قوله بأن حكومته قررت زيادة الإستيراد من الدول الأفريقية، والتي تزداد العلاقات التجارية معها بنسبة 20% سنويا⁶.

ولمعرفة مدى تطور العلاقات التجارية بين الشريكين الصيني والأفريقي يمكن ذكر بعض الأرقام الموضحة، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة البينية بينهما سنة 2000 نحو 10 مليار دولار، ثم ارتفع سنة 2003 إلى نحو 18 مليار دولار، وتجاوز في سنة 2006 ما قيمته 50 مليار دولار، وقد أدت الإستثمارات الصينية في قطاع الطاقة إلى رفع معدلات النمو في أفريقيا إلى نسبة 5% سنة 2005⁷. وقد وصل حجم التجارة البينية بين الطرفين سنة 2018 إلى أكثر من مائتي مليار دولار حسبما يوضحه المخطط أدناه والذي يوضح التجارة البينية بين الصين وأفريقيا في الفترة ما بين 2002 و2018.

وقد سجلت أنغولا سنة 2017 المركز الأول كأكبر مصدر للصين من أفريقيا وتليها كل من جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو، كما سجلت جنوب أفريقيا أكبر مستورد للسلع الصينية، متبوعة بكل من نيجيريا ومصر⁸.

ويبدو من خلال الأرقام الموضحة في المخطط أدناه أن العلاقات الصينية الأفريقية تطورت بشكل مضاعف لسنوات عديدة، وهو ما يوضح استراتيجية الصين الجديدة مع الألفية الثالثة والمتمثلة في غزو الأسواق العالمية والإستفادة أيضا من الموارد الموجودة في عديد المناطق، والتي تعد أفريقيا من أهمها حيوية من خلال ما تتميز به القارة من موارد طاقوية ومعدينية وزراعية.

الشكل 1: مخطط يوضح مخطط يوضح حجم التجارة بين الصين وأفريقيا بين سنتي 2002 و2018.



www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

المصدر:

المحور الثاني: أبرز الاستثمارات الصينية في القارة الأفريقية

مع افتتاح منتدى الصين- إفريقيا للتعاون (FOCAC) لسنة 2015 والذي استضافته مدينة جوهانسبرغ الجنوب أفريقية، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ أن بلاده ستقدم 60 مليار دولار من الدعم المالي لأفريقيا، حيث توزعت في شكل منح ، وقروض بدون فوائد ، وقروض تساهلية واستثمارات، وذلك خلال فترة ثلاث سنوات (2015-2018)

وتعتبر نيجيريا واحدة من أكبر شركاء الصين للاستثمار في القارة، والتي استفادت من خمسة ملايين دولار من ضمن الـ 60 مليار التي أعلن عنها الرئيس الصيني، حيث تدعم الصين مشروعين رئيسيين للسكك الحديدية: أحدهما خط من لاغوس إلى كانو، والآخر عبارة عن سكة حديد ساحلية من لاغوس إلى كالابار، إذ تأمل الحكومة النيجيرية أن تدعم الأخيرة حفظ السلام في منطقة دلتا النيجر، وبالتالي تحسين الاستثمارات النفطية هناك.

وللاشارة فإن الاستثمار الصيني يتركز إلى حد كبير في النقل والطاقة. كما تشارك الصين أيضاً في بناء السكك الحديدية في كينيا وإثيوبيا وزامبيا وغيرها، فقد قدّم بنك التصدير والاستيراد الصيني نحو 85 % من التمويل لسكة الحديد الخفيفة في أديس أبابا البالغة نحو 475

مليون دولار، والتي تقدّم خدماتها لنحو أربع ملايين من سكان المدينة، وبالرغم من أن جل الإستثمارات تتمثل أساساً في استثمارات النفط والغاز، إلا أن للصين أيضاً تستثمر في الطاقة النظيفة مثل الطاقة الكهرومائية، وتعد الصين من أكبر المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة على مستوى العالم⁹.

وقد ساهمت الصين في تطوير العديد من مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء القارة الإفريقية، بل توصلت إلى منافسة فرنسا والكيان الصهيوني، من خلال استثماراتها ومشاريعها الضخمة في عشر دول إفريقية ناطقة بالفرنسية. وتمتلك الصين نحو عشرة آلاف مصنع في إفريقيا تنتج نحو 12% من مجمل الإنتاج في القارة بما يعادل 60 مليار دولار سنوياً، ويُشكّل القطاع الخاص 90% من المؤسسات الصناعية الصينية بالقارة، والذي يشغل في مجالات الصناعات التحويلية والخدمات والتجارة والبناء والعقارات.

وارتفعت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة بإفريقيا من 1.44 مليار دولار إلى 2.52 مليار دولار، أي بمعدل مُمَوَّ سَنَوِيّ قدره 20.5% وذلك في خلال الفترة (2009-2012)، وقد وافق صندوق التنمية الصيني الإفريقي - الذي تم إنشاؤه كأحد التعهدات الثمانية التي قدّمتها الصين في قمة فوكاكا بيجين لعام 2012- على استثمار 2.385 مليار دولار أمريكي في 61 مشروعاً يشمل 30 دولة أفريقية، وتم بالفعل استثمار مبلغ 1.86 مليار دولار أمريكي ضمن 53 مشروعاً منها.

وتواصل الصين توسيع نطاق التعاون في مجال الاستثمار والتمويل مع إفريقيا، وتفي بالتزامها بتقديم قروض بقيمة 20 مليار دولار إلى إفريقيا، والتي ستستخدم في بناء البنية التحتية، فضلاً عن تطوير الزراعة، والصناعة التحويلية، والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وفيما يلي توضيح للاستثمارات والمعونات الصينية لبعض الدول الإفريقية:

1- تنزانيا: إنشاء ميناء باغامويو Bagamoyo Port، كما وقّعت تنزانيا عقداً بقيمة 154 مليون دولار لتطوير ميناء دار السلام Dar- Salam Port، وذلك لعام 2017.

2- المغرب: صادق ملك المغرب محمد السادس، في مارس 2017، على إنشاء مدينة صناعية لاستقبال 200 مؤسسة صناعية صينية قرب طنجة الواقعة شمال المملكة، في إطار شراكة مع مجموعة هيبي الصينية، وتبلغ قيمة هذا المشروع مليار دولار، حيث يساهم في توفير 100 ألف وظيفة جديدة.

3- جيبوتي: تعمّقت الصين في الداخل الإفريقي حتى وصلت إلى جيبوتي، التي استلمت من حكومتها مشروع إنشاء ميناء دوراليه Doraleh بتكلفة ما يقرب من 600 مليون دولار وذلك سنة 2017، والذي تنفّذه المجموعة التجارية الصينية¹⁰.

4- كينيا: تنفذ الصين مشاريع عديدة في كينيا منها: شبكة السكك الحديدية التي تربط بين ساحل مومباسا والعاصمة نيروبي، إضافة إلى تشييد الطرق، ويعد طريق (ثيكا) السريع الذي شيدته شركة صينية، وهو طريق يربط بين العاصمة نيروبي ومناطق الشرق، بتكلفة تبلغ 6.10 مليارات شلن كيني (حوالي 58 مليون دولار أمريكي)، أفضل دليل على ذلك. أما الأبنية والمنازل التي تشييدها الشركات الصينية

في كينيا فهي ظاهرة كثرت في الآونة الأخيرة حتى إنك تجد أثناء تجوالك في العاصمة نيروبي أبنية تناطح السحاب كُتب عليها (بيت الصين) china house أضف إلى ذلك العقود التجارية.

وقد تعهدت مؤسسة (جيانغ شي) للتعاون الفني والاقتصادي المملوكة للدولة الصينية بتغطية الجزء الأكبر من تكاليف إقامة محطة للطاقة الشمسية في منطقة غاريسا شمال شرق كينيا، والتي تبلغ 140 مليون دولار.

ويمكن القول: إن الصين تعمل على دفع علاقاتها مع كينيا تحقيقاً للتنمية المشتركة ورغبة في تحويل إمكاناتها من الموارد البشرية والطبيعية إلى قوة اقتصادية كبرى.

5- أوغندا: كشفت وثيقة حكومية أن الصين قدمت مبلغاً قيمته 500 مليون دولار لأوغندا، لمساعدتها على بناء سد كبير لتوليد الكهرباء على نهر النيل في منطقة كاروما، لتعيد إحياء المشروع الذي تبلغ تكلفته مليار دولار، والذي توقف لعدة سنوات بسبب نقص التمويل.

يضاف إلى ذلك، مشروع تدريب أكثر من عشرة آلاف مزارع في أوغندا، وهو مشروع يعمل على تشجيع نقل استخدام تقنيات صينية بسيطة إلى أوغندا، وتدريب المزارعين في البلاد على مفاهيم القيمة المضافة التي تعمل على زيادة دخل ربات البيوت والأسر وخلق المزيد من فرص العمل. وأيضاً المشروع التجريبي الرائد الذي انطلق خلال الفترة من 2012 إلى 2014 غطى أكثر من 40 منطقة ومقاطعة في أوغندا.

6- إثيوبيا: تقدم الصين مساعدات خارجية كبيرة، مرتبطة في الأغلب بمشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الشركات الصينية، إضافة إلى تمويل سد النهضة، وتزايد الاستثمارات الصينية في القطاع الإثيوبي مع استيراد السلع الاستهلاكية الرخيصة من الصين، كما ازدادت صادرات إثيوبيا للصين أيضاً. وتولي الصين لإثيوبيا أهمية كبرى، إذ تعتبرها في المقام الأول كمصدر رئيسي لتصدير منتجاتها بما في ذلك النفط والغذاء، ولأن الصادرات الصينية تتوسع مع استمرار النمو الاقتصادي السريع لإثيوبيا. وكل هذه أمور من شأنها أن تعمق علاقات إثيوبيا مع بيجين التي تهتم بتعزيز الاستثمارات داخلها. وهناك مشروع للسكك الحديدية تنقذه شركة صينية حيث يربط هذا الخط الجديد بين العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وميناء جيبوتي، ويمتد على مسافة تزيد عن 750 كم، بتكلفة 3.4 مليار دولار¹¹.

7- الجزائر: مع أواخر التسعينيات التي رافقت بداية الاستقرار الأمني في الجزائر وكذلك تأسيس منتدى التعاون الصيني الأفريقي، بدأت الصين في تعزيز مصالحها في الجزائر سنة 2001، حيث كانت حصة الصين في التجارة الخارجية الجزائرية لا تكاد تذكر، غير أن الوضع تغير كلياً بحلول سنة 2016، إذ أصبحت الصين المورد الأول للجزائر، متجاوزةً فرنسا التي احتلت منذ وقت طويل مكان الصدارة لأسباب تاريخية وسياسية.

وقد حازت الصين على استثمارات كبرى في قطاع البنية التحتية والبناء في الجزائر، والتي على رأسها الطريق السريع بين الشرق والغرب على مسافة 1200 كيلومتر والذي عمل فيه ما يقرب من 13 ألف عامل صيني، إضافة إلى إنجاز المسجد الكبير في الجزائر العاصمة، وكذلك مقر وزارة الخارجية الجديد.

وعلى عكس الفكرة السائدة بأن الصين قد غزت العالم بفضل المنتجات الرخيصة، فإن نحو 40% من صادرات الصين للجزائر تتكون من الآلات، وهو ما جعل الصين تتفوق على التواجد الأوروبي في هذا المجال¹².

المحور الثالث: أثر العلاقات الاقتصادية الصينية الأفريقية على واقع التنمية في أفريقيا

يبدو أن العلاقات الصينية الأفريقية ارتبطت ارتباطا وثيقا بنظرة الصين إلى دورها كلاعب في السياسة الدولية والإقتصاد العالمي، فبعد أن كان دورها مقتصرا أثناء الحرب الباردة على العامل الإيديولوجي والسياسي فقط من خلال دعم حركات التحرر ضد الإستعمار، ومنها حركات التحرر الأفريقية، تبدل الوضع تماما بعد نهاية الحرب الباردة، عندما دخلت ميدان التحديث الإقتصادي والعسكري وانخرطت في العولمة، فاتجهت إلى تعميق علاقاتها مع مختلف دول العالم ومنها القارة الأفريقية، وذلك في محاولة للتموضع ضمن أقطاب العالم الجديد، وهو ما نجحت فيه الصين إلى حد بعيد¹³.

غير أن التساؤل الرئيس الذي يحاول هذا المحور طرحه يتمثل في مدى استفادة الأفارقة من علاقاتهم المختلفة مع الصين، خاصة أن القارة تتعرض لصراع دولي - أوروبي أمريكي آسيوي - كبير على مقدراتها وإمكاناتها، خصوصا بعد الإكتشافات الطاقوية المتلاحقة، والتي أبانت عن ثراء أرض أفريقيا بالنفط والغاز، وكذلك المعادن المختلفة وأبرزها الألمنيوم. فالأمريكيون دخلوا القارة الأفريقية بعقلية بعيدة عن العقلية الإيديولوجية التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة، وأصبح هدفهم الواضح يتمثل في التغلغل الإقتصادي في القارة تحت غطاء التنمية والديمقراطية ومنع النزاعات، في حين أن هدف الأوروبيين كان منصبا على استرجاع دورهم التاريخي في القارة، وذلك تحت غطاء الشراكة والتعاون، لذلك تعدّ الصين خيارا استراتيجيا يجدر بالقادة الأفارقة الإستفادة منه خصوصا أن الصين لا تضع شروطا سياسية حتى تنفذ مشروعاتها واستثماراتها وتقدم مساعداتها.

كما يجدر بالقادة الأفارقة التركيز على مسألة تعزيز التنمية في علاقاتهم مع شركائهم المختلفين، فموضوع إلغاء الديون شئ إيجابي بادرت به الصين خلال انطلاق النسخة الأولى من منتدى التعاون الصيني الأفريقي سنة 2000، إضافة إلى قروضها الممنوحة بدون فائدة، غير أن تلك الديون قد أثرت على إثيوبيا التي تعتمد على التكنولوجيا والتمويل الصيني، حيث تعاني الأمرين من أجل تسديد أقساط القروض التي حصلت عليها من بكين، وكذلك الأمر بالنسبة لكينيا التي قد تفقد ميناء مومباسا لصالح الصين بسبب القروض التي تثقل كاهل حكومة نيروبي¹⁴.

كما أن استخدام العمال الصينيين في تنفيذ المشاريع المنجزة في أفريقيا لم يؤدّ إلى التخفيف من البطالة في القارة، وهو مالا يصب في مصالح الحكومات الأفريقية، وبالرغم من تعويض الصين لهذا الأمر بإقامة برامج تدريبية للأفارقة في الصين أو في أفريقيا في مجالات الزراعة والصحة وغيرهما، إلا أن الأمر لازال دون المستوى المطلوب¹⁵.

ويشهد السلوك الاستثماري للصينيين في أفريقيا انتقادات كبيرة ففي الكونغو قامت الصين ببناء مئات الكيلومترات من الطرق السريعة في مدن ليس لها أهمية تُذكر غير أنها مقر لبعض كبار الزعماء السياسيين، وللمباني الصينية قصة في أنغولا، حيث تم تشييد مستشفى في

العاصمة لواندا، وتم افتتاحه وسط ضجة كبيرة، ولكن بعد بضعة أشهر ظهرت شروخ في الجدران وعدم التزام للمعايير حيث تم إغلاقه، وكذلك المناجم التي تديرها شركات صينية في زامبيا لا يتمكن العمال من الحصول على خوذات سلامة قبل أن يمر عامان على عملهم في المنجم. إضافة إلى أن التهوية تحت الأرض سيئة والحوادث القاتلة تقع بشكل شبه يومي، ومن أجل أن تحرب هذه الشركات من تحمل المسؤولية تقوم بدفع رشاوى إلى الاتحادات العمالية. كذلك تحوز قضايا البيئة ضد الصينيين في إفريقيا حيزا كبيرا من الجدل في الموزمبيق وجنوب السودان وغينيا الاستوائية، حين قامت بعض الاحتجاجات ضد الشركات الصينية بتهمة تلويث البيئة. بل وصل الأمر إلى "اختطاف المتمردين في جنوب السودان لعمال صينيين في 2004. وفي أبريل 2006 قامت حركة تحرير دلتا النيجر المسلحة (مند) في جنوب نيجيريا الغني بالنفط، بتفجير قنبلة احتجاجاً على حصة صينية بمبلغ 2.2 مليار دولار في حقول نفطية بالمنطقة. وفي جويلية 2006، وقعت احتجاجات عنيفة وحالات موت في منجم نحاس يملكه صينيون في تشامبيسي في زامبيا. وفي فيفري 2007 قام أحد المهاجرين بغارة على مصنع لصناعة الحجارة في كينيا وقتل عاملاً صينياً. في أبريل 2007 قتلت الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين (أولنف) مهندسين إثيوبيين وصينيين في حقول نفط تابع للشركة الصينية للصناعات البتروكيميائية في منطقة أوغادين بإثيوبيا. وفي عام 2008 أخلت الصين 212 من مواطنيها من تشاد إلى الكاميرون بعد صدامات مسلحة في العاصمة التشادية.

ويبدو أن معالجة هذه المشاكل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وتدمير البيئة في الدول الإفريقية يرتبط بشكل أساسي بالقادة الأفارقة الذين يتوجب عليهم وضع إطار شفاف للتعامل مع الإستثمارات الصينية، وهو ما سيزيد من تنمية الأفارقة، خاصة أن العديد من المختصين يتفقون على أفضلية الصينيين من ناحية الإستثمارات الأجنبية¹⁶.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن تحقيق مصلحة القارة الأفريقية سواء مع الشريك الصيني أو غيره يتوقف على حكومات أفريقية قوية وديمقراطية تحقق آمال مواطني القارة في التنمية والتحديث، وهو مالا يتحقق في عديد دول القارة التي تعاني الدكتاتورية والإستبداد وحكم العسكر الذي يستغل الإستثمارات الأجنبية لثبتي وجوده على حساب مصالح وتطلعات الشعوب الأفريقية.

الخاتمة

يعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) الإطار الهيكلي المنظم للعلاقات الصينية الأفريقية عموماً وخصوصاً الإقتصادية والتجارية منها، والذي بادرت به الصين في إطار استراتيجيتها الجديدة المعلنة بعد نهاية الحرب الباردة، ووصول هذا المنتدى إلى النسخة السابعة المقامة في بكين في سبتمبر 2018 يدلّ دلالة واضحة على جدية الصين تجاه علاقاتها مع القارة الأفريقية.

غير أن الجانب المهم أفريقياً يتمثل في تجسيد رؤية أفريقية واضحة ومشتركة بين الدول الأفريقية في إطار الإتحاد الأفريقي، يتم من خلالها وضع مقارنة أفريقية موحدة للتعامل مع الشركاء الخارجيين، تكون أسسها وأولوياتها تنمية القارة الأفريقية وتطويرها، وهو ما يبقى أمراً غير محقق حتى هذه اللحظة.

- الإحالات والمراجع :

1 كريس ألدن، الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟، تر: عثمان الجبالي المثلوثي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009)، ص ص.24، 23.

2 Eleanor Albert , "China in Africa," July 12, 2017, Council on Foreign Relations ,

www.cfr.org/background/china-africa

3 Frédéric Maury, "Pourquoi ils aiment l'Afrique," *Jeune Afrique*, n.2398-2399(24/12/06 au 06/01/2007) pp.124-126.

4 كاظم هاشم نعمة، إفريقيا في السياسة الدولية (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، ط.1، 2005) ص.358.

5 المرجع نفسه، ص ص.361-355.

6 المرجع نفسه، ص ص.362-361.

7 كريس ألدن، مرجع سابق، ص.27.

8 China Africa Research Initiative;" China-Africa Trade, "2019

www.sais-cari.org/data-china-africa-trade

9 Mariama Sow," Figures of the week: Chinese investment in Africa," BROOKINGS, Thursday, September 6, 2018,

www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2018/09/06/figures-of-the-week-chinese-investment-in-africa/

10 هناء السيد حسن عبداللطيف غنيم، "تطوّر العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا،" قراءات أفريقية، دراسات وبحوث

، 2018-12-26

www.qiraatafrican.com/home/new/

11 كمال الدين شيخ محمد عرب، "أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات،" 2017-01-23،

www.qiraatafrican.com/home/new/

12 Gianni Del Panta , " China's Growing Economic Role in Algeria," 25 September 2018

www.resetdoc.org/story/chinas-growing-economic-role-algeria/

13 كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص.363.

14 الجزيرة نت، "لماذا تغزو الصين أفريقيا؟" 2019/07/12،

www.aljazeera.net/news/politics/2019/7/12/الصين-أفريقيا-الديون-البنية-التحتية-الماوية-كينيا

15 كريس ألدن، مرجع سابق، ص.174.

16 الشيخ باي الحبيب، "الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟" مركز الجزيرة للدراسات، 2014/05/01،

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/04/2014429114833298916.html>